العرب
الإثنين 2020/04/20
السنة 42 العدد 11683

مصالح رجال الأعمال تؤمم الخط التحريري للإعلام المصري الخاص

محمد الباز لـ«العرب»: تكريس الحرية في المجتمع يبدأ من نقد الإعلام نفسه أولا

الجمهور يبحث عن صوت مختلف

يوضح الإعلامي المصري محمد الباز تناقضات المشهد الإعلامي في مصر، والأسباب التي أدت بالجمهور إلى فقدان الثقة بإعلام بلاده، وسوء تفسير تعددية وسائل الإعلام والتنوع والتفاعل الإيجابي مع الشارع.

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - توقف برنامج "90 دقيقة" الذي كان يقدمه الإعلامي المصري محمد الباز، على فضائية قناة المحور الخاصة مؤخرا، بعد أيام قليلة على انتقادات وجهها للملياردير المصري نجيب ساويرس، ما اعتبره البعض أن السياسة التحريرية في الفضائيات الخاصة ما زالت تحكمها لغة المصالح.

وبدا انسحاب الباز من البرنامج، كأنه اعتراض على وجود محاولة للإخلال بالاتفاق المهني الموقع مع القناة، لاسيما وأن مالك القناة رجل الأعمال حسن راتب شدد خلال لقاءات سابقة في البرنامج على عدم تدخل الإدارة في المحتوى أو السياسة التحريرية.

لكن محمد الباز، وهو أكاديمي ورئيس تحرير صحيفة الدستور المستقلة، رفض في حواره مع "العرب"، التطرق للأزمة، قائلا "الإعلامي الذي يحترم نفسه وجمهوره هو من يتمسك بالاتفاق المهني مع المؤسسة الإعلامية، وفي حال الإخلال ووضع معايير جديدة في منتصف الطريق عليه أن ينسحب ليحافظ على صورته ومكانته عند الجمهور، لأن ذلك التزام مهني قبل أن يكون أخلاقيا".

وكان الباز، قد هاجم الملياردير المصري نجيب ساويرس بسبب تصريحاته الأخيرة حول ضرورة خفض رواتب العاملين في القطاع الخاص جراء أزمة فايروس كورونا، لأن رجال الأعمال لن يستطيعوا الاستمرار في التزاماتهم المالية في ظل حالة الركود الاقتصادي الذي نتج عن الجائحة.

وفوجئ مقدم البرنامج، بمداخلة هاتفية من مالك المحطة، تحدث فيها بطريقة تنم عن اعتذار لساويرس، وقال للباز إنه يتحفظ على كلامه ويرفض الأسلوب الذي انتقد به الملياردير المصري، ومع إعلان الباز رحيله عن القناة فهم الأمر على أنه إقصاء ضمني من المحطة.

وأضاف "لو كل إعلامي انسحب من المشهد في حال إخلال المؤسسة بالاتفاق معه أو إرغامه على تغيير سياسة تحريرية، لكسبت المهنة احترامها المفقود عند الناس في مصر، لكن للأسف، كثيرون يعتقدون أن الإعلاميين يتحركون بالتعليمات، وتفسيري أنهم لا يأخذون موقفا مهنيا في بعض الأوقات". وأصدر الباز بيانا صحافيا الخميس، نفى خلاله ارتباط هجومه على ساويرس بأنه ينطلق من أرضية خصومة شخصية، ويقدر ما يقدمه الرجل للحياة العامة عبر منصات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة، وإذا كان يتمسك بخلافه معه في ما أبداه من رأي يخص الإجراءات الاحترازية لمواجهة كورونا، فإنه اعترف بأن له حقا عنده، عندما استخدم تعبيرا غير لائق أثناء شرحه لوجهة نظره المخالفة لما ذهب إليه.

يصنف الباز، ضمن إعلاميين يستهويهم التغريد خارج السرب أحيانا عبر مناقشة موضوعات وقضايا شائكة، وتوجيه انتقادات لبعض المسؤولين، وله مواقف كثيرة اختلف فيها مع سياسات الحكومة، وفي إحدى المرات تحفظ على تصريح للرئيس عبدالفتاح السيسي حول أداء الإعلام.

> محمد الباز:
> ليس دور الإعلامي أن يوجه الثناء للحكومة بل يوثق مجهودها، وإذا تراخت في قضية عليه أن يبادر بتوجيهها إلى تصحيح المسار

ويتصارع الإعلام في مصر بين ثلاث سلطات، سياسية واجتماعية وسلطة رأس المال، وهو ما أظهر تناقضات كثيرة تثير الحيرة في المشهد العام، فلا أحد يعرف حدود الحرية أو التضييق، ولا أحد يستطيع تفسير الجمع بينهما سوى أن هناك ضبابية مقصودة تتحكم في هذا الملف.

ويرى الباز أن سلطة رأس المال هي الأكثر شراسة، فقد يلتقي الإعلامي مع السلطة السياسية حول وجهات النظر، وفي كثير من الأحيان يتناغم مع المجتمع، لكن المعضلة في التاقلم مع مصلحة رأس المال، لأن مالك المؤسسة الإعلامية يفقد القدرة على ضبط النفس، إذا تعارضت القناة أو الصحيفة مع مكاسبه.

غير أن صراع الإعلام مع السلطات الثلاث، انعكس سلبا على حريته وأصبح الصوت الواحد شعار المرحلة، فالحكومة لا تقبل إلا بالاصطفاف الإعلامي لإظهار إنجازاتها، والجمهور ينشد البحث عن صوت مختلف، وأصحاب المؤسسات أهم ما يعنيهم فرض سياسة تحريرية تدرّ عليهم المزيد من الأرباح.

وأوضح أن تكريس الحرية في المجتمع يبدأ من نقد الإعلام نفسه أولا، كي تكون له مصداقية عند الفئات والسلطات المختلفة، فلا يمكن أن يكون الإعلام محصنا ثم يهاجم فنانين ورجال أعمال مثلا، الأمر يحتاج أن يبدأ الإعلام بنفسه، حتى عندما ينتقد باقي العناصر تكون هناك شرعية ومصداقية، لا مآرب أخرى.

يبدو طرح الباز غير دقيق، لأن أغلبية المؤسسات الإعلامية مملوكة لأجهزة حكومية، أي أن منسوب الحرية فيها مرهون بوجود إرادة سياسية لتكون هناك أصوات مختلفة بحكم أن الأشخاص الذين يديرون أو حتى يظهرون على الشاشة يتم انتقاؤهم، ولديهم خطوط حمراء لا يحيدون عنها، ومن المستبعد أن ينتقد الإعلام الحكومي نفسه، وبالتالي أصبح الاصطفاف سمة المشهد.

ومن وجهة نظر الباز، الاصطفاف الإعلامي مطلوب، لكن حول هدف أو قضية محددة مثل مواجهة الإرهاب، فغير مقبول أن يناقش إعلامي شرعية التطرف، أما الاصطفاف حول التفاصيل وترديد نفس الكلام والشعارات والاستعانة بذات الوجوه في كل المنابر فهذا خطأ فادح يضرّ الإعلام والسياسة معا.

ويتعامل الإعلام المصري مع فكرة الاصطفاف من منظور حكومي بحت، ما تسبب في هجرة الجمهور لأغلب وسائل الإعلام الرسمية، على مستوى الصحف أو القنوات، واتجهوا إلى منصات التواصل الاجتماعي، وبعض المنابر الخاصة التي تغرد أحيانا خارج السرب، فضلا عن لجوء البعض إلى متابعة الإعلام الخارجي،لأن الحقيقة غير موجودة في الإعلام المحلي.

رغم خطورة هذا الواقع، أكد محمد الباز، أن قيام الحكومة بسحب البساط نسبيا من تحت أقدام رجال الأعمال الذين كانوا يسيطرون على المشهد الإعلامي خطوة صحيحة لضبط المنظومة نسبيا، فبعضهم استخدم منابره للي ذراع الدولة، وآخرون تغاضوا عن الانفلات الإعلامي في مؤسساتهم، وكانت السلطة بحاجة إلى أن يخوض الإعلام معها معركة البقاء، ولو كانت تأخرت لانقرضت المهنة، لأن رجال الأعمال سوف يأتي عليهم الوقت للتصفية ووقف ضخ الأموال.

ومع إعادة منصب وزير الإعلام، وتكليف الصحافي أسامة هيكل بمسؤولية ضبط الأداء المهني مؤخرا بدأت الأوضاع تأخذ منحنى أكثر توازنا، وهو ما جعل قطاعات كثيرة من المواطنين تلتف حول التلفزيون الرسمي.

وحسب الباز، فإن السياسة الإعلامية للدولة، تتطلب أن تكون هناك أصواتا يقظة تدعم المشروع السياسي ونبه لوجود أخطاء بغرض الإصلاح، ولا يمكن أن يكون ذلك بتحرك فردي من أبناء المهنة وحدهم، بل أيضا من الجهة التي تدير المؤسسات، فمثلا، ليس دور الإعلامي أن يوجه كلمات الشكر والثناء للحكومة طوال الوقت، بل يوثق مجهودها، وإذا تراخت في ملف أو قضية، عليه أن يبادر بتوجيهها إلى تصحيح المسار.

ولفت إلى أن الإعلام المصري، يفتقد البنية المهنية، فلا أحد يفهم ما هي وظيفة الإعلام ودوره على وجه الدقة، لذلك أصبحت الغالبية الجماهيرية ناقمة على الأداء، والأزمة أن مفهوم الحرية أصبح مرهونا بتوجيه النقد اللاذع، وهذا فهم خاطئ، لأنها تعني تعددية وسائل الإعلام والتنوع والتفاعل الإيجابي مع الشارع وقياس نتيجة أو تأثير الصوت المعارض، وإذا سقط أحد هذه العناصر يصعب تحقيق الحرية الإعلامية.

مساع لحشد الرأي العالمي ضد إعدام صحافيين يمنيين

صنعاء – أرسل الاتحاد الدولي للصحافيين، خطابا للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، يطالب فيها بإدانة قرار ميليشيا الحوثي إعدام أربعة صحافيين يمنيين.

وحثّ الاتحاد في رسالة مشتركة مع نقابة الصحافيين اليمنيين، الأمين العام للأمم المتحدة، بدعم التحركات لحماية حياتهم والمطالبة بالإفراج عن جميع الصحافيين المسجونين في اليمن.

وجاء في الرسالة: "اليوم، نحتاج إلى الاستماع من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، للدفاع عن الصحافيين اليمنيين وتذكير الحوثيين حكومة الأمر الواقع في صنعاء، بشكل لا لبس فيه، أن تعذيب الصحافيين وإعدامهم جريمة حرب، وأن الأمم المتحدة لا تعمل ولن تتعاون مع مجرمي الحرب".

وحكمت محكمة حوثية في صنعاء بالإعدام على الصحافيين عبدالخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حامد، وتوفيق المنصوري بتهمة الخيانة والتجسس في 11 أبريل، وذلك بعد اختطافهم مع خمسة صحافيين آخرين في يوليو 2015 في فندق قصر الأحلام بصنعاء.

ومنذ اعتقالهم، تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي والحرمان من الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون الدولي. وانتقد ناشطون وحقوقيون تجاهل المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، الإشارة في إحاطته الأخيرة المقدمة لمجلس الأمن الدولي، لحكم الإعدام الحوثي الصادر بحق الصحافيين.

ووصف صحافيون فرنسيون، قرار الحوثيين بإعدام الصحافيين بالأمر الصادم، مؤكدين على ضرورة التدخل العاجل لإيقاف الأحكام وإطلاق سراح جميع الصحافيين المعتقلين.

وأعلن الصحافيون في بيان لهم من باريس، الأسبوع الماضي، تضامنهم مع زملائهم في اليمن.

وقالوا في بيان موقّع من نقابة الصحافيين الفرنسيين والنقابة الوطنية للصحافيين الفرنسيين والاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمل والتي تعد أعضاء في الاتحاد الدولي للصحافيين، "إنهم أجروا اتصالات بكل من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وبالمفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باتشيليت، بالإضافة إلى الاتصال بالقادة الـ27 في الاتحاد الأوروبي لمنع إعدام أربعة صحافيين يمنيين، حكمت عليهم جماعة الحوثي بالإعدام في صنعاء"، وذلك ضمن مساعيها في حشد الرأي العام الدولي.

ولقي الحُكم الحوثي إدانات واسعة على المستوى المحلي والدولي، واعتبر القرار استمرارا لمسلسل الجرائم التي ارتكبت بحق الصحافيين المعتقلين لأكثر من خمس سنوات.

> شهادات ووثائق لمنظمات دولية تشير إلى أن الحوثيين يستخدمون الصحافيين في صفقات تبادل الأسرى

ودعا المرصد الدولي لحقوق الإنسان في لندن، إلى الإفراج الفوري عن الصحافيين اليمنيين، وقالت فاليري باي، مديرة المرصد "يواجه أربعة صحافيين يمنيين حكم الإعدام بسبب أدائهم لمهامهم الصحافية، يجب ألا يدفع الصحافيون أرواحهم ثمناً لحرية التعبير".

وأضافت "يستمر فريقنا في اليمن بالتوثيق والتحقق من مهزلة العدالة، واستمرار تعذيب الصحافيين والطبيعة السياسية للتهم التي لا أساس لها".

وأوضحت في بيان، إن الشهادات والوثائق التي حصل عليها المرصد الدولي لحقوق الإنسان تشير إلى أن الحوثيين يستخدمون بعض السجناء والصحافيين في صفقات تبادل الأسرى بهدف إطلاق مقاتليهم الأسرى.

كما تشير الفيديوهات التي حصل عليها المرصد أن صحافيين أطلق عليهم الرصاص بدم بارد بينما كانوا يمارسون مهامهم الصحافية في الميدان.

وزير الثقافة البريطاني يدعو لشراء الصحف لإنقاذها

لندن – دعا وزير الثقافة والإعلام البريطاني أوليفر دودن المواطنين في بلاده إلى شراء الصحف خلال أزمة كورونا، إذ تعاني الصحافة البريطانية من أزمة كبيرة تؤثر على استمراريتها بسبب تدهور أرقام التوزيع وشبه غياب لإيرادات الإعلانات.

وكتب الوزير السبت في صحيفة "التايمز" البريطانية قائلا "الآن بالتحديد تؤدي صناعة الأخبار خدمة حيوية للمواطنين حيث تقدم لهم أهم المعلومات عن مسار الجائحة".

وأوضح الوزير أن تراجع وسائل الإعلام يمكن أن تكون له عواقب بعيدة الأثر على الديمقراطية.

وأضاف الوزير أن الصحافة تكافح ضد أكبر أزمة وجودية في تاريخها، مشيرا بالقول "إن الصحف القومية والإقليمية والمحلية تتعرض لضغط مالي هائل، خاصة بسبب انهيار الإعلانات المدفوعة على صفحاتها المطبوعة".

وقال الوزير إن العديد من دور النشر البريطانية قلصت بالفعل مرتبات العاملين فيها بسبب الأزمة الحالية.

وتسبب وباء كورونا في توقف عدة صحف محلية في المدن البريطانية، حيث أعلنت مجموعة "جي.بي.آي ميديا" الشهر الماضي عن توقف طباعة عشرات الصحف المجانية حيث تعاني المجموعات الإخبارية المحلية والإقليمية من تداعيات تفشي فايروس كورونا، مع انخفاض حاد في الإنفاق على الإعلانات مما يجبرها على إجراء إجراءات جذرية لخفض النفقات، وفق ما ذكرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية.

وقالت الشركة التي تنشر صحيفة "سكوتسمان" و"يوركشاير بوست"، إنها ستتوقف عن طباعة صحفها المجانية بعد "تخفيض كبير في الإعلانات". ووجه ديفيد كينغ، الرئيس التنفيذي للشركة، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى الموظفين، قال فيها إن موزعي "جي.بي.آي"، لم يعد بإمكانهم مواصلة توزيع الصحف المجانية مباشرة إلى الناس، معلنا الاكتفاء بالمواقع الإلكترونية لنشر الأخبار.

وتعاني غالبية الصحف حول العالم من المصير ذاته، ومنها العربية إذ أعلنت عدة دول عربية وقف طباعة الصحف، ضمن إجراءات مكافحة الوباء.

ويتساءل صحافيون إذا كان القارئ الغربي سيفتقد لصحفه المفضلة، هل سيفتقد القارئ العربي لصحف بلاده، أو هل سيشعر أساسا بغيابها. ويضيفون بأن على الصحافة العربية مراجعة حساباتها والتوجه نحو القراء بقضايا حقيقية تهمهم، لا أن تكتفي بدور الناقل وإعادة إنتاج ما تقوله الحكومات.

اشتروني